

العدد 50

أكتوبر 1980

المن 2,50 ف

الإختيار الثوري



في ذكرى الشهيد
المهدي بنبركة

الاختيار الثوري :

استمرارية وتطوير
مكتسبات الحركة الاتحادية

المنصوري عبد الله
الزايدي ادريس
السريفي محمد
الشمساني مصطفى
الهلائي فؤاد
بنزكري ادريس
شيشا ميون
الازهر علاء

المودن عبد السلام
السملائي حسن

بنشقرون عبد العالي
سائي الحامدي

الطرييق عبد العزيز
آيت بقاصر احمد

لعريش عزوز
فزوان مصطفى

لحبابي عبد اللطيف
لغريسي محمد

المحكومون بالثنتين وعشرين سنة سجنًا :

الشاري عبد القادر
تغلوس مصطفى

زهير عبد الله
المولق محمد

السعودي نور الدين
خليل بلقاسم

الحبيشي احمد
العلمي العربي

النزهري رشيد
معدن ابراهيم

ركيز احمد
الوديح صلاح الدين

حجي عبد العالي
لبناني محمد

اسري عبد القادر
الزهرائي عبد الحفي

فاس احمد
أسفن سعيد

مشيال محمد
امقاغة محمد



المناضل محمد اطلس

• عشرة مناضلين حوكموا في
اطار محاكمة غشت ١٩٧٢ بالدار
البيضاء، ويوجدون بالسجن المركزي
بالقنيطرة :

حرزتي احمد

اسيدون سيون

الدرقاوي عبد اللطيف

باري محمد

امين عبد الحميد

خطبي محمد

وهؤلاء المناضلون يقضون احكاما
بخمس عشرة سنة سجنًا .

الدرج عبد الجليل

بلمحجوب محمد

الفقير علي

لوديي عبد العزيز

أما هؤلاء فقد حكم عليهم بعشر
سنوات سجنًا .

وهناك مائة وخمسة عشر مناضلا
اعتقلوا في الفترة ما بين ١٩٧٤

و١٩٧٥، وحوكموا في محاكمة يناير
١٩٧٧ بالدار البيضاء :

المحكومون بالموت :

السرفاتي ابراهيم

زعزاع عبد الله

تودا عبد الرحمان

المشتري بلعباس

الفكاهني عبد الفتاح

اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين

شعار في راس قائمة المطالب السبعية

ان شعار اطلاق كافة المعتقلين
السياسيين مدنيين وعسكريين بدون
استثناء، سيظل على راس قائمة
مطالبنا وفي صلب نضالنا اليومي من
اجل مجتمع ديمقراطي يتمكن فيه كل
مواطن من التعبير عن رأيه بكل حرية
دون التعرض للقمع والاضطهاد .

لقد نشرنا في العدد السابق
قائمة المناضلين الذين تم اطلاقهم،
ونقدم في هذا العدد قائمة جزئية
باسماء المناضلين الذين لا زالوا رهن
الاعتقال، مؤكدين في نفس الوقت
على ضرورة الاستمرار في التمسبة
والمزيد من النضال من اجل فرض
اطلاق كل المعتقلين السياسيين الذين
لا زالوا قابعين في زنازين ومعتقلات
النظام في ظروف تزداد سوءا يوما عن
يوم، حيث ان اوضاعهم الصحية
تدهور بشكل رهيب ومستمر من جراء
سوء المعاملة والاضمال المقصوديين :

• المناضلان الخياري احمد
محكوم بالاعدام، واطلس محمد الذي
قضى لحد الان ستة عشرة سنة
بالسجن، ويوجدان بالسجن المركزي
بالقنيطرة .

الاختيار الثوري استمرارية وتطوير مكتسبات الحركة الاتحادية

حلت بنا الذكرى الخامسة عشرة لاستشهاد المناضل الفد المهدى بنبركة، والشعور بالخسارة التي أصابت الحركة التقدمية، والشعب المغربي قاطبة، في شخص أحد أبرز قادتها المخلصين، لا يزيد إلا عمقا وفداحة...

لقد غاب المهدى وترك فراغا كبيرا على مستوى قيادة هذه الحركة، وقيادة الحركة الاتحادية على وجه التحديد، ليس بسبب غياب شخصية الشهيد وقدرته على التأثير في الأحداث لما فيه خدمة لمصالح جماهيرنا نحسب، لكن وأساسا بسبب ضرب الاختيار الثوري - على المستوى القيادي - الذي وضعه الشهيد لرفع الحزب الى مستوى الاداة الواضحة الخط الايديولوجي، المتينة التنظيم، والقادرة على الخروج بهذا الاختيار الى حيز التطبيق الفعلي.

اما بالنسبة للقواعد الاتحادية الصاعدة، وان تكبدت خسارة فقدان قائدها العظيم، فانها جعلت من فكره وممارسته تراثا حيا خالدا، وسفعلا يتنير طريق نضالها من اجل التحرر والتقدم. والفرق بينها وبين القيادة المنقرضة، هو انها عندما تشبث بالاختيار الثوري، فليس من باب الديماغوجية والتعبير اللفظي الذي تكذبه الممارسة العملية، لكن من اجل السعي الى تعميق وتطوير هذا الاختيار، وجعله يتطابق ومتطلبات كل مرحلة مرحلية، وفي نفس الوقت نهج سلوك وممارسة عملية وافية ومطابقة لنفس الاختيار. وفي هذا الاتجاه نفسه، فاننا نرى ان افضل طريقة نحيا بها ذكرى شهيدنا ورفيقنا المهدى بنبركة، هو التاكيد على المواقف التي نراها متماشية مع الاختيار الثوري، وطرحه الوطني القومي التقدمي والمناهض للامبريالية داخليا وعالميا.

من اجل ذلك، خصصنا هذا الملتح لاهداء وجهة نظرنا في الاوضاع الراهنة، وذلك في شكل ثلاث تقارير: الاول يتعلق بالوضع السياسي الراهن في المغرب، والثاني يعالج بعض جوانب الاوضاع السائدة في وطننا الكبير، وخاصة موازاة "التسوية" التي تحاك ضد امتنا، اما التقرير الثالث فيتطرق لكفاحات الشعوب على المستوى الدولي، وصراعها مع النظام الرأسمالي الامبريالي.

رحم الله الشهيد المهدى والمجد والخلود لشهيدنا شعبنا

الوضع السياسي الراهن في المغرب

"الإنفتاح"، وباستغلال لقضيتي استكمال السيادة الوطنية
وهنا "المؤسسات الديمقراطية".

ان هذا الإنفتاح الجديد الذي انطلق منذ أواخر
١٩٧٢، جاء كبدل للمازق المشترك الذي عاشه النظام
من جهة وواجهته القيادات البورجوازية والبورجوازية
الصغيرة من جهة ثانية، كل طرف حسب مواقفه ومصالحه:
النظام كممثل للطبقة الاقطاعية الرأسمالية حليفة الامبريالية،
والقيادات كمثلة لمصالح البورجوازية المتوسطة والصغيرة.

فالبنسبة للنظام، كان لجوؤه للقمع المشدد بعد
المحاولتين الانقلابيتين وعلى اثر الانتفاضة المسلحة في
مارس ١٩٧٢، وسيلة لتثبيت سلطته وفرض حكمه المطلق.
لكن هذا القمع، كان في نفس الوقت، عاملاً أساسياً في
تنمية تناقضاته الداخلية وتكريس عزلته تجاه أوسع الجماهير
وكذا تكريس تصنيفه أمام الرأي العام الخارجي ضمن الانظمة
المطلقة ذات الاساليب الفاشية.

أما القيادات البورجوازية والبورجوازية الصغيرة،
فان نفس القمع الذي ضرب المد التضالّي وأخضعه لفترة،
جعلها تهاوس من العجائبية، وتلجأ للمهدنة والتفاهم بعد
ما كانت تتبسط التغيير الجذري من أجل قلب الهيكل
القائصة.

ولاعطاء أسس موضوعية للمهدنة الجديدة، ركب
الطرفان موجة الوطنية والديموقراطية.

ان استغلال القضية الوطنية سمح للنظام فعلاً،
بإيجاد قضية تلتفت حولها هذه القيادات لتدعيم مواقف
الرسمية، وبالتالي نيل التزكية الوطنية والتكفير عن الماضي
الخياني.. أما القيادات فلقد وجدت فيها مبرراً للشروع
في مسلسل "المعارضة البناءة" من أجل استغلال هامش
التحرك الشرعي والعلمي.. فشكلت هذه المعادلة الاسس
الموضوعية التي قام عليها المسلسل المذكور.

لقد تحكّم النظام في ادارة دفة هذا المسلسل
منذ أول وهلة ولم يسمح في أي حال من الاحوال بإمكانية
استغلاله لصالح الوطنية والديموقراطية الحقيقية.
وبعد أن تمكن من كطف ثمار هذا المسلسل، أي بعد أن
فك عزله السياسية داخلياً وخارجياً، وأضفى على نفسه
صبغة الوطنية مكان الخيانة الواضحة وأقام واجهة
ديموقراطية شكلية، فإنه لم يتردد في تسجيل مكاسبه هذه
عن طريق تقنين وضعيتين:

● شرعية النظام بشكل عام، التي نظم لصالحها
بهيعة من نوع جديد. وذلك باضفاً الشرعية على دستور

يتميز الوضع الراهن في المغرب، بأزمة اقتصادية
اجتماعية لم يسبق لها مثيل. أزمة تشهد الدوائر الامبريالية
نفسها بخطورتها (تقرير البنك الدولي للتنمية). ان
التحليل الاقتصادي الاجتماعي أكد بما لا يدع مجالاً للشك
خطورة هذه الازمة التي تضع بلادنا على أبواب الكارثة.

السمات الرئيسية

ان هذه الازمة تدفع موضوعياً، وبشكل مضطرد،
وكيفما كانت الاوضاع الذاتية، نحو المزيد من احتدام
التناقض الرئيسي الصارخ ما بين الطبقة الحاكمة من جهة،
وأوسع الجماهير الشعبية من جهة ثانية. ان التوجهيات
الرئيسية التي تحكمت في وضع التصميم الثلاثي الجاري
به العمل، تصب كلها نحو تحقيق المزيد من الامتيازات
للطبقة الحاكمة وصيانة اوضاعها وتنميتها، وفي نفس
الوقت، توسيع قاعدتها الاجتماعية بالتوجه نحو تلبية
بعض حاجيات فئة من البورجوازية المتوسطة ("الوطنية")
والفئة العليا من البورجوازية الصغيرة (المثقفون،
البيروقراطيون، التقنوقراط...). ورغم نتائج التصميم
الخماسي المأساوية بالنسبة للبلاد، يركز التصميم الثلاثي
على تامين اوضاع الطبقة السائدة والاستجابة النسبية
لحاجيات البورجوازية المتوسطة والفئة العليا من البورجوازية
الصغيرة. وذلك انسجاماً وخضوعاً للاختيار السياسي الذي
تحكّم في سياسة النظام خلال هذه المرحلة تحت شعار

غير أنه مهما بلغت اساليب النظام وسنوارته حدائق وشراسة، فإن الواقع الموضوعي العنيد، يبقى هو القاعدة الصلبة التي ينهني عليها نضال الكادحين، ويبقى في نفس الوقت مصدر الضعف والأزمة بالنسبة للنظام مهما بلغت مظاهر القوة الذاتية.

إن التناقض الصارخ بين مصالح الطبقة السائدة من جهة، ومصالح أوسع الجماهير الشعبية من جهة ثانية، هو المحرك الحقيقي لنمو الحركة الجماهيرية المناهضة وتجذرها، سواء على مستوى الطبقة العاملة أو بالنسبة للفلاحين الفقراء، والتجار الصغار والحريين والطلبة وباتي الفئات الشغيلة والكادحة. وما ظاهرة تصاعد نشاطات كل هذه الفئات رغم القمع المنهجي المسلط عليها، إلا دليل ملموس على نمو وعيها بأوضاعها كفئات مستقلة تؤدى يومياً ثمن الأزمة الاقتصادية الاجتماعية.

يأتي الوضع الراهن إذن، كنتيجة لسلسلة "التحرير والديموقراطية" ليعرض جميع الأطراف أمام نتائجها:

أولاً: الحكم، المستفيد الأول على المستوى الذاتي حيث تمكن من خلال "الانتفاخ" و"الاجماع الوطني" من التنفيس نسبياً عن ارتعته بخلق واجهة برلمانية شكلية وضم قيادة حزب الاستقلال إلى الحكومة وجر قيادات البورجوازية الصغيرة لتزكية مهامه وصارساته الخيانية بخصوص القضية الوطنية والقومية، وكذا استغلال جو الاجماع الوطني هذا لتكريس عمالته للاسبريالية وخدمتها. كل هذا في ظل سياسة قمعية منهجية (تصفيات جسدية، محاكمات، اعتقالات... الخ...).

ثانياً: فشل السياسة الإصلاحية الانهزامية التي تهجتها بعض قيادات الحركة الوطنية والتقدمية. فهذه القيادات تجد نفسها الآن مرغمّة على العدول عن هذه السياسة أو الانطفاخ النهائي. فقد أبرزت التجربة أن هاشم "الانتفاخ" العفون من طرف النظام، كان ولا يزال سجناً لهذه القيادات يضمها في موقع ذليل بالنسبة للنظام القائم ويهيمش من تأثيرها وتلذذها على الجماهير الشعبية، خاصة وأن هذه الجماهير وفي ظلّيتها القواعد الحزبية، بدأت تلمس عمق وخطورة سياسة "انصاف الحلول السلبية".

ثالثاً: تصاعد المد النضالي الجماهيري الشعبي رغم كل مناورات النظام ورغم تواطؤ القيادات وذليلتها. فإمكانية الجماهير الشعبية وقدرتها على التعبئة والرد أقوى من أن تعزلها هذه المناورات أو تحطمها.

رابعاً: إن الأزمة السياسية التنظيمية الراهنة وانسداد الافاق أمام الخط الانهزامي الإصلاحية كلها عوامل قد تؤدى إلى ردود فعل ارتجالية كالانتفاضات الجماهيرية العفوية، الاختيار الثوري - أكتوبر 1980 - ص 5

فانقلته عملياً في السابق كل القوى التقدمية. لكن هذه الاخيرة عادت لتشارك في التصويت حول تعديل بعض البنود منه، وبالتالي زكت الدستور ككل عبر الاستفتاءات الاخيرة. وهذا المكسب السياسي الذي حققه النظام لا يمكن الاستهانة به، إذ أنه يسعى عملياً إلى تفويت السيادة عن الشعب، والفاط الطعن في طبيعة النظام المطلق، الشيء الذي لم يتمكن من تحقيقه طوال الحقبة السابقة.

● ضرب الهامش "الديموقراطي" ووضع حد للحملات الانتخابية كما صرح الملك بذلك ومنع أي إمكانية لانفلات زمام المبادرة من يده، وتحويل لعبة الديمقراطية لصالح توعية الجماهير وتنظيمها.

إن هذه النتائج التي آل إليها "سلسلة التحرير والديموقراطية" رغم خطورتها، تعمل بشكل ايجابي على توضيح طبيعة النظام، الذي استغل القضية الوطنية لاغراضه وأغراض خلفائه، واستعمل الديمقراطية فقط لاضفاء المشروعية على النظام المطلق. كما أنها - أي النتائج - تبرز خطورة التوجيه الاصلاحية المقامر، الذي لولا تواطؤ وتركيته لما حقق النظام ما حققه، ولما وجدت الحركة التقدمية نفسها - والجماهير الشعبية معها - في الأزمة السياسية التنظيمية التي تعاني منها حالياً.

هذا هو الاطار العام الذي يجب أن توضع فيه الاجراءات الاخيرة للنظام، سواء السياسية منها (اطلاق سراح المعتقلين وارجاع النقابيين المعطودين و"العفو" الانتقائي الجزئي...)، أو الاجراءات الاجتماعية (تخفيض الأكرية والتراجع عن التدابير اللاشعبية بخصوص الدخول الجامعي من خلال مناظرة البرلمان...).

إن النظام يحاول، من خلال هذه الخطوات، ضرب عصفورين بحجر واحد. فمن جهة، يستهدف أعطاء نفس جديد "للجماع الوطني" بالتخفيف من حدة العزلة التي تعيشها القيادات المتهادنة وبكسب شعبية مستحيلة. ومن جهة ثانية، يستهدف تحضير الجو للخروج من مأزق الصحراء. لقد أصبح واضحاً أن القضية الوطنية تستلزم تكاليف واعياً، باعثة بل خطيرة جداً بالنسبة لاقتصاد منحور اصلاً لاسباب هيكلية. زيادة على انعكاسات هذه القضية على مستوى المؤسسة العسكرية نفسها وعلى المستوى الشعبي عامة والمضاعفات الخطيرة التي يمكن أن تنجم عن هذا الوضع. إن النظام مضطر للخروج من الورطة بأي ثمن ولو كان ذلك على حساب السيادة الوطنية مجدداً، وغني عن القول أن تحقيق هذا الهدف يقتضي ترويض القيادات المتهادنة وجرها إلى أي مساومة جديدة. وقد يعمل الحكم في هذا الاتجاه، على تشكيل ائتلاف حكومي جديد يستقطب قيادة الاتحاد الاشتراكي خاصة.

هذا الأمر بوضوح في تدخلاته المباشرة في زائير وتونس، وفي دوره الاساسي في تنفيذ مخططات الامبريالية بخصوص القضية العربية القومية.

ب - والتنقيض الجدلي لهذا الاختيار، هو ضرورة تحضير البديل في حالة انهيار النظام وتفجير تناقضه الاساسي، وذلك تحسبا للمد التضالي الشعبي المتصاعد الذي يمكن أن يجرف بمصالح الامبريالية وعملها المحلي الى غير رجعة. وبطبيعة الحال فان هذا البديل سيعتمد على المؤسسة العسكرية والادوات والاجهزة القمعية وكذا على حلفائه داخل المؤسسة العسكرية وعلى الادوات والاجهزة القمعية، وكذا على الطبقة الكومبرادورية كأفضل حليف اجتماعي. وقد تستعين الامبريالية بأقطاب الاصلاح لتقطع بهم مرحلة البداية والاضفا، على بديلهما المنتظر طابعا تقدسيا.

هذه الانتفاضات التي تعود في غياب التوجيه والتأطير بانعكاسات سلبية وبانكاسات على النضال الجماهيري المنظم الطويل النفس. كما أن هذا الوضع يشجع بروز التيارات المجهولة الهوية وذات الارتباطات المشبوهة والتي تحاول استغلال وضعية الفراغ والازمة السياسية لخدمة اغراض لا يعلمها الا اصحابها...

خاسا: ان هذا الوضع العام يدفع بالامبريالية لتحضير نفسها لاحتماء، وتطوير انعكاساته المحتملة. فالواضح حاليا ان الامبريالية حددت استراتيجيتها بالنسبة للمغرب على محورين اثنين:

أ - دعم النظام الراهن وصيانته في الوقت الحاضر لانه يشكل حليفا يصعب تعويضه وبرهن عن ولائه وخلصه المطلق للامبريالية العالمية، ليس فقط بالمواقف ولكن بالممارسة العملية السياسية والعسكرية كذلك. وقد تجلس

الوضع الراهنة والمسألة الاستراتيجية

التغيير الجذري وتوضيح يوسيا - مع استفحال الازمة الاقتصادية والاجتماعية - الحاجة العاسة والحيوية اليه.

وبطبيعة الحال، فان العمل من اجل توسيع الحركة النضالية الشعبية، يجب أن يندرج ضمن افاق تحقيق الاهداف الاستراتيجية التي نجعلها فيما يلي:

- ان طبيعة النضال الذي تخوضه الجماهير الشعبية الكادحة هو نضال تحرري وطني ديمقراطي هدفه حل التناقض الرئيسي القائم بين هذه الجماهير من جهة، والطبقة الاقطاعية الرأسمالية حليفة الامبريالية من جهة ثانية..

- ان حل التناقض الرئيسي في المجتمع سيشكل بداية الطريق لتحقيق الثورة الديمقراطية الوطنية، كثورة تستهدف توفير الشروط الذاتية والموضوعية لبناء الاشتراكي.

- ان تدشين الثورة الديمقراطية الوطنية وانجاحها يستلزم اولا وقبل كل شي، قيادة التنظيم الثوري لها بشكل يحول دون انحرافها ويقطع الطريق امام خصومها الطبقيين: البورجوازية الصغيرة والمتوسطة اذا ما استهدفوا اجهزها، وذلك عبر الصراع الايديولوجي والسياسي المعتمد على طاقات الجماهير الشعبية الكادحة وتأطيرها باعتبارها في التحليل الاول والاخير مادة هذه الثورة وحاميتها وغايتها.

خلاصة القول، ان الانسجام مع اختياراتنا الايديولوجي العام وتحليلنا الموضوعي لطبيعة الصراع الاجتماعي الدائر ببلادنا، والوعي بطبيعة المرحلة الراهنة، والانسجام مع

لقد اثبتت تجربة ايران - وقبلها التجربة الفيتنامية - انه بقدر ما تركز الامبريالية والرجعية على ضرب المد الشعبي، واجهضت أي حركة نضالية صلبة ومتجددة، بقدر ما يجب ان يكون الاهتمام الاول عندنا، هو العمل من اجل توسيع الحركة النضالية الشعبية وتجذير اساليبها النضالية وتكثيف مبادراتها المطلوبة والاحتجاجية والتفاهيرية، وتوابع هذه المبادرات وتعميقها في شتى الواجهات الاجتماعية والنقابية والثقافية وجعلها تعبيراً مختلف الفئات الشعبية وتأخذ مختلف الاشكال التنظيمية النقابية والجمعبوية والسياسية..

ان العمل الجماهيري النضالي الواسع النطاق والمتعدد الواجهات، هو الكفيل بتحقيق الشروط الموضوعية والذاتية لاي تغيير جذري حقيقي يعتمد الجماهير الشعبية من اجل خدمة مصالحها اولا واخيرا. ان هذا العمل يسمح بالرفع من مستوى وعي مختلف الفئات الشعبية، من خلال النضال العملي - وليس فقط التحريض والدعاية - ويجعلها تدرك واقفها وتكثف عن واقع اعدائها وخصومها باللمس وتعرض على العمل المنظم وتلمس اهمية وضرورة الديمقراطية في علاقتها مع نفسها وكفانون عام للمجتمع المستقبلي. كما أنه يفرز طليعتها الواعية المستعدة للكفاح والمتضحية، ويوفر اجمالا، الشروط الذاتية لبناء الاداة السياسية القادرة على تأطير هذا المد العام والتنسيق بين مختلف اجهاته وجعلها تتكامل وتتناسق، علما بان الظروف الموضوعية العامة بالبلاد، اقتصاديا واجتماعيا، تستدعي

وهذان المحوران الأساسيان في عملنا الراهن، مرتبطان جدليا، يدفع الأول بالثاني والعكس ولن يتحقق أحدهما إلا بوجود الثاني .

ان تقوية الحركة النضالية الشعبية وتوسيعها وتجديدها يستلزم أيضا، وانطلاقا من تحليلنا للوضع الراهن، النضال حول محور أساسي هو: فك الإجماع الوطني الزائف :

اهدافنا الوطنية والثورية، يطرح اماننا اختيارا استراتيجيا واضحا قوامه محورين أساسيين :

أولا: العمل النضالي اليومي في الساحة من أجل تقوية الحركة الشعبية النضالية وتعزيزها وتجديدها .
ثانيا: العمل التنظيمي الطويل النفس من أجل البناء الثوري للحزب المطروح عليه تحقيق التغيير الجذري والعمل من أجل بناء المجتمع الجديد .

اربعة محاور تفرضها المرحلة الراضة

المحور الثالث : مناهضة الامبريالية

من خلال العمل على فضح النظام والتدنيد بعاملته اللاشروطية للإمبريالية، والعمل على الحد من توظيف طاقات بلادنا العادية والبشرية في خدمة الاستراتيجية الامبريالية، والعمل في نفس الوقت على الحد من تكريس واقع الهيمنة والتبعية والاستغلال والنضال من أجل تحقيق المكاسب العادية العاجلة لاوسع الجماهير لتحسين اوضاعها وشروط نضالها .

المحور الرابع : البعد القومى

العمل على خلق تجنيد شعبي حول شعاراتنا القومية وأساسا القضية الفلسطينية بكافة ابعادها، والعمل على تجديد وانهاش روح العمل الموحدوى النضالي في المغرب العربي بين الجماهير الشعبية الكادحة وقواها الوطنية والتقدمية كلبنة أولى لبناء وحدة المغرب العربي في طريق الوحدة العربية الشاملة .

ان تحقيق اوسع تعبئة حول هذه المحاور من خلال النضال الجماهيري النقابي والسياسي لكفيل بتحقيق الهياكل واسعة في طريق تحقيق الاهداف الاستراتيجية المذكورة .
كما ان هذه المحاور تشكل قاعدة لخلق تحالف واسع وجبهة عريضة للقوى الوطنية والتقدمية ببلادنا . ان واقع الساحة السياسية الحالي لا يمس من عزيمتنا في النضال من أجل تحقيق هذه الجبهة العريضة باعتبارها شكلا نضاليا هاما وفعالا سيشكل ولايب خطوة جد متقدمة في نضال شعبنا . فالتحالف على اساس البرنامج النضالي الادنى ضرورة موضوعية تفرضها حقائق الصراع الطبقي الدائر في مجتمعنا وذلك لتجنيد كل الطاقات التي تجد نفسها موضوعيا في خندق واحد ضد العدو الواحد : الامبريالية والطبقة الاقطاعية الرأسمالية .

ان الترجمة العملية لشعار فك الإجماع الوطني

الزائف، تعني أساسا النضال على أساس البرنامج السياسي الظرفي الذي ينبثق عن تحليل مسار التطورات السياسية بالبلاد ويستجيب لحاجيات جماهيرنا الشعبية ويهدم أفاق عملنا الاستراتيجية، هذا البرنامج الذي نرى ضرورة ارتكازه على المحاور الاربعة التالية :

المحور الاول : القضية الوطنية

النضال على أساس مواقفنا المبدئية الثابتة والتي تربط بين السيادة الشعبية والسيادة الوطنية في أن واحد وتتعارض بالثاني مع خط المساومة والمقايسة بترابنا وجماهيرنا وربط مصير قضيتنا الوطنية وروحه بيد الدوائر الامبريالية . وهذا الامر لا يسرى على قضية صحرائنا فحسب بل على قضية باقي اجزاء ترابنا الوطني المحتملة : سبتة ومليلية والجزر الجعفرية .

المحور الثاني : القضية الديمقراطية

وذلك من خلال النضال من أجل مؤسسات ديمقراطية حقة تعتمد مبدأ سيادة الشعب كمصدر لكافة السلطات وتجنسده في انتخاب المجلس التأسيسي كتقويض للتفريع الممنوح والمطبوح في غيبة عن الشعب . ان الوعي باستحالة التغيير الثوري من خلال مؤسسات الديمقراطية الشكلية التي يصنعها النظام، لا يلغي أبدا موقفنا من العمل الديمقراطي كشكل من اشكال النضال الفعالة، شريطة توفير شروطه الدنيا، وشريطة ان تصب نتائج العملية الملموسة في اتجاه خدمة استراتيجية التغيير الجذرى . كما ان هذا الوعي لا يلغي ضرورة النضال على واجهة الحريات العامة والفرديّة لتحقيق مكاسب اكيدة تقدم نضال الجماهير الشعبية .

يتوافق في المرحلة الراهنة مع مفهوم الانظمة العربية الرجعية.

”التسوية“

كما تريدها

الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية

ان ما يتعرض له وطننا الكبير، من هجمات امبريالية مركزة ومسترسلة، هو بالتأكيد نتيجة مباشرة لوجود مصالح امبريالية هائلة وحويوية به، سواء على المستوى الاقتصادي او الاستراتيجي او السياسي.

وحفاظا على هذه المصالح، شرعت الامبريالية بالاعداد لخطط جديدة لضرب الحركة العربية المناوئة لها، وذلك منذ نهاية عام ١٩٦٥، حين وجدت ان الرجعية العربية التقليدية لن تستطيع الصمود في جزيرة العرب، وان قوى التقدم العربية يجب ان تحاصر داخل اقطارها، حتى لا ينتشرمذها الى البلدان الاخرى، وخاصة منها بلدان النفط العربي. ولا تكشف سرا اذا قلنا ان الجانب العسكري من هذا المخطط قد تولاه الصهيانية في فلسطين واركل لهم، وقد عبر عن نفسه في ضربة ١٩٦٧، التي مهدت الامبريالية لها وامتد اسرائيل بما يلزمها لتنفذها، وخلقت الظروف الدولية لانجازها.

في هذه الضربة تم بالفعل حصر الانتشار الثوري العربي، فانكفت مصر على نفسها، ولكن الخطوة لم تلبث ان انتقلت الى مرحلة ثانية ضدها، فبدأت عملية خنق كامل، عسكري وسياسي واقتصادي لقيادتها وجماهيرها، كانت حرب الطيران والاستنزاف ذروتها، الى ان انهار النظام هناك، وحل محله نظام آخر هو نظام السادات، الموافق على انتهاء الصراع العربي الاسرائيلي وانهاة الثورة العربية بكل اتجاهاتها.

وكان طبيعيا ان تستغل الامبريالية هذا التراجع العربي الحاصل الذي مثل ثمرة من ثمرات سياستها ضد الثورة والوطن العربيين، فوضعت احجار الاساس الضرورية لترتيب الوضع عربيا لصالحها، ثم دفعت به باتجاه ما اسمته التسوية السلمية مع العدو الصهيوني القابع في فلسطين المحتلة. واذا كانت التسوية هي جزء من نظام ”الامن العربي“ الرجعي، فهي اكثر من ذلك جزء من نظام الامن الامبريالي، ولهذا تسعى الامبريالية وراءها بكل جهودها، مع العلم بان مفهوم الامبريالية للتسوية

أهداف التسوية

ان التسوية تعني بالنسبة للامبريالية اول ما تعنيه، تحويل الوطن العربي من قوام عالمي هائل الحجم والامكانات والطاقات، الى مرق من الكيانات المهلهلة داخليا، العاجزة عن الحياة بمفردها، تعيش - مع غيرها من كيانات العالم الثالث - حالة من الصراع الداخلي الدائم، يعجزها عن التفرغ لاي عدو من اعدائها، تقتل قلة منها التخمة والكثرة من جماهيرها الجوع الحرمان. ومن اجل بلوغ هذه الاهداف، فان الامبريالية تمنع في تمييز الوطن العربي واضاف شعوبه، وتحصينه ضد الحركات الثورية، واعادته الى بعض مكوناته الاجتماعية التي تعيق اندماجه (كالطائفية والعشائرية والاقليمية) وخنق تطاعته الديموقراطية حتى ولو كان هدفها الحرية الفردية...

مثل هذه ”التسوية“ تقتضي ربط الوطن العربي، برباط قوى، بالبلدان والسياسات والحاجات الامبريالية، بحيث يعجز لامد متوسط على الاقل، عن الاستقلال عنها في اى مجال من المجالات، الشيء الذي يتطلب جملة من الشروط، على رأسها ما يلي:

- اىصال الحركة الشعبية والقوى الثورية الى درجة من الضعف تعجز معها عن المقاومة.

- تخفيف التناقضات بين الانظمة العربية الى اقصى حد ممكن، وزيادة تناقضاتها مجتمعة مع الحركة الشعبية الى أعلى درجة ممكنة.

- ايجاد نظام ”لائم“ العام، يتجاوز طاقات اى قطر، كما يتجاوز حدوده، يكتل ويوحد قوة الرجعية في سائر الاقطار، ضد اى حركة معادية لها، في اى قطر كانت.

- تعميق الهوة الاقتصادية بين الاقطار العربية، وخاصة بين ”اقطار المجابهة“ و”اقطار النفط“ في الخليج والجزيرة، وكذلك تجدير وتعزيز البنى الاقليمية لكل قطر عربي، بحيث يصعب اندماجه من الناحية السوسيلوجية البحثة...

وبما ان مثل هذه التسوية ستصدم بالمقاومة بصورة قطعية، فان الخطوة الاولى اللازمة لتحقيقها، هي - كما اسلفنا - اضعاف الوضع العربي الى درجة يقبل معها بكل ما يعرض عليه او يقدم له، لان في هذا الوضع قوى كثيرة لا تزال قادرة على المقاومة. الا ان اضعاف الوضع العربي بشكل منهجي، قد يكون ضارا من جهة اخرى، لان التسوية تتطلب طاقات قادرة على فرضها على الشعوب

كما لا تتضمن ارجاع الاراضي العربية المحتلة، الا بقدر ما يكون استرداد بعض الكيلومترات في سيناء، مقابل خسارة السيادة الوطنية في القاهرة نفسها...

ان "التسوية" تعني حتى الان، ترتيب الاوضاع العربية لصالح الامبريالية والصهيونية، وهذا الترتيب يتضمن بالاساس التعاون الرجعي ضد الحركات الشعبية والثورية العربية، كما يتضمن التمزق العربي والضعف، والحروب "الاملية" داخل الاقطار العربية وفيما بينها. ولعله يلفت النظر، انه لا يوجد حاليا بلدان عربيان متجاوران ليس بينهما خصومة او عداوة تكاد تصل الى درجة اعلان الحرب، هذا اذا كان قادتها قد قررا استبدال حروبها السرية والخفية المستمرة، بحرب علنية... ويلفت نظرا كذلك جملة من المتناقضات المميزة للوضع العربي العام: فالعرب لم يسبق ان كانوا على هذه الدرجة من القوة والضعف، من الغنى والفقر، من التعاون والتمزق... الخ، كما لم يسبق للوطن العربي ان كان على هذه الدرجة من التبعية للامبريالية منذ ان رحلت عن ارضه جيوش الاستعمار عقب حصوله على "الاستقلال".

بالقوة عند اللزوم. وهذه المفارقة تضع الامبرياليين وعملانهم في تناقض، لانها تفرض عليهم الشيء ونقيضه، وتضعهم امام حسابات من الصعب تحقيقها عمليا. كما انها تدفع بالانظمة العربية الرجعية الى وضع المتسول الذي لا يستطيع ان يسترد اراضيه بالقوة، ولا يقدر على ابقائها اوضاعه الداخلية، ولهذا فانه لا يجد سوى استجداء اراضيه من الصهيونية والامبريالية.

وهاتان لا تمتان على احد بشيء، ان لم يدفع مقابله ما هو اكثر قيمة منه، ولهذا فانها يرتبهان استغلال اوضاع الاقطار العربية التي تقبل بالتسوية، مقابل وعداها بالانفراج عن الاراضي المحتلة، متى وصلت عملية ترتيب الاوضاع الداخلية العربية الى درجة مقبولة لهما، ومضمونة لامد متوسط في رايهما. واذا كان هناك من يتوهم ان "التسوية" هي شكل من التنازلات الاجبارية التي يقدمها العرب من اجل حل مشكلتهم الوطنية واسترداد اراضيهام المحتلة، فانه يكون واهما، لان التسوية لا تتضمن باى حال من الاحوال حل المشكلة الوطنية والقومية العربية،

التعاون الرجعي في كل المستويات

كجزء لا يتجزأ منها، وتمنحهم فرصة لا تعوّض لهمينة العسكرية على الاقطار المحيطة بهم، بما في ذلك بلدان النفط، عن طريق نظام الامن المقترح، ودعامته الاساسية: قوة اسرائيل العسكرية. وهي تعطيها الامكانات المطلوبة لوضع الاسواق العربية تحت هيمنتها، وقد شرع مسامرة التسوية يتصورون الوضع في المنطقة، متى اقتترنت رؤوس الاموال والايدي العاملة الرخيصة والكثيرة لدى العرب، ب"العبرية الاسرائيلية"، كما قال الحسن ومن بعده الحسين، ملكا المغرب والاردن...

وقادة تل ابيب يدركون ايضا اولويات الترتيب الداخلي العربي بالقياس الى الصائل الاخرى في عملية التسوية، ويعرفون ان هذا الترتيب يفيدهم كل الفائدة، لان الامبرياليين لن يفرطوا في أية مصالحه بينهم وبين الانظمة المتهاونة، بل سيشرعونهم سيفا مسلطا في يدهم على كل من يفكر في الخروج عن اطار وممارسة الترتيب الامبريالي للمنطقة.

ان الامبرياليين والصهيانية يعملون لهذه التسوية بالذات - وما الاتفاقات والعلاقات التي حققوها مع نظام السادات الا نموذجا من تصوراتهم الشاملة - وليس للتسوية كحل لمشاكل الاحتلال الصهيوني للاراضي العربية، وكجلا لهذا الاحتلال من هذه الاراضي. وقد اكتسب الصهيانية خاصة خبرة واسعة في قضايا التسويات المماثلة لهذه، اى

ان بعض الاقطار العربية تستخرج الان اربعة اضعاف ما كانت تستخرجه عام 1967 من النفط، وهي ملزمة بوضع اكثر من نصف عائدات نفطها المالية في اسهم بنوك ومصارف وشركات البلدان الرأسمالية. وهذا يعطينا فكرة عن اكدوبة حظر النفط، كما يعطينا فكرة عن "النفوذ المالي العربي" في الاسواق الدولية، هذه الاكدوبة التي اطلقت في الغرب ليصدقها السذج منا والبسطاء. وفي الوقت نفسه، تقوم اسرائيل بضم ودمج الاراضي المحتلة، دون ان تحرك انظمة التسوية والوعود الامريكية، ساكنا...

وبالعكس، فان الرجعية العربية تزيد انتاج النفط لتدور به آلة الصناعة الامبريالية، وتتجنب المطالبة بماؤها النفطية، حتى لا تحرج النظام النقدي الدولي الرأسمالي المضعف، وتدفع الاموال والرشوات و"المساعدات" لكل الانظمة الفاسدة، والمعادية للتححر والاشتراكية، في العالم بأسره، وتسكت على ضم الاراضي العربية الى الكيان الصهيوني ودمجها فيه، وتذبح اى تحرك معادى للرأسمالية الدولية في بلدانها، ثم تعد نفسها وتعدنا بالتححر واسترداد الحقوق... انها فعلا لمفارقة مؤلمة ومضحكة في آن واحد...

اما الصهيانية، فقد اكتشفتها من جانبهم حسنا "التسوية" ومزاياها. فهي تبعد عنهم شبح الوحدة العربية الى امد بعيد، وهي تؤمن لهم القبول في المنطقة العربية

٤) ويجب أن يكون أيضا في حالة اقتصادية تضمن للرجعية الحاكمة في مختلف أطرافه، ارضا' شرائح متزايدة من السماورة والمنتمعين، ولهذا يجب أن يدمج الوضع بأسره ضمن نظام الرأسمالية الدولي، ليكون قادرا على الاقل على ايجاد مركز يتسوك منه، ويرتهن الاستقلال الاقتصادي للوطن العربي وقرواته لديه .

لقد غدت التسوية هي الاطار الذي تعمل فيه الامبريالية على اعادة ترتيب الاوضاع العربية، وصارت الحلقة المركزية في سياسة الرجعية العربية التي ربطت مصيرها بها، وغدت تدفع في سبيل انجازها أي ثمن يريد العداو الامبريالي - الصهيوني . واذا كان جمال عبدالناصر قد قال ان العدو لم يكن امامه فحسب، بل كان وراءه في القاهرة ايضا، فان جماهيرنا الشعبية تلمس اليوم ان العدو يتجسد كذلك في الرجعية العربية التي عملت وتعمل في اطار "التسوية" والتي فومت على امتنا - الى جانب الارض الضائعة - فرصة خوض معركة السيادة الوطنية والتحرر من الهيمنة الامبريالية الصهيونية، بأن وقتت بجانب العداو، تحميه وتدافع عنه، وحولت المعركة الى داخل الوطن العربي. ■

في قضايا حماية الانظمة المعادية للجماهير العربية، ولهم في حمايتهم لنظام حسين طوال عشرين سنة ويزيد، خير عون على حماية الانظمة الرجعية الاخرى . كما ان دورهم في لبنان خير شاهد على انهم مستعدون للتدخل لحماية أي نظام سينهار لصالح حركة التقدم العربي .

وباختصار، فان التسوية التي تريدها وتعمل لها الصهيونية والامبريالية والرجعية العربية، تستهدف دفع الوطن العربي باتجاه الاوضاع العامة الاتمية :

١) اضعاف الوطن العربي الى درجة لا يستطيع معها أي طرف فيه، او اطراف مجتمعة ان يلغي الهيمنة الاسرائيلية في المنطقة لسنوات طوال . كما لا يستطيع فيه أي طرف عربي ان يهدد مصالح الامبريالية، وخاصة في بلدان الخليج النفطية .

٢) هذا الوضع الضعيف نحو الخارج يجب ان يكون قويا في "علاقته مع الداخل"، أي مع الجماهير والقوى السياسية المناوئة له .

٣) كما يجب ان يكون في حالة وفاق بين اطرافه، تضمن له التساند والتعاون عند الضرورة .

الاجتماعي للانتاج في كونه انتاج المجتمع يكامله من جهة، واستفادة اقلية فقط من الربح وفائض القيمة، واغتنائها عن طريق استغلال وتلقير اوسع الجماهير الشعبية .

واذا كانت هذه التناقضات الداخلية تحكم على النظام الراسمالي تاريخيا بالزوال، فهذا لا يمنع ان هذه الطبقة الراسمالية المستغلة والسائدة اقتصاديا واجتماعيا وايدولوجيا وكذا تكنولوجيا، والمهيمنة على كل دوليب الدولة التي تسخرها من اجل خدمة مصالحها، قد تمكنت من ايجاد عدة مخارج ومسالك في المستويين الاقتصادي والسياسي لمحاولة تمديد اجل انفجار تناقضات النظام الراسمالي وضمان بقاءه والحيلولة دون وقوعه، كما في السابق في ازمان اقتصادية مميته . وضمن هذه المخارج نذكر على سبيل المثال :

١ - اعتماد اسلوب الاستعمار العسكري المباشر في مرحلة أولى بهدف توسيع نطاق الهيمنة الراسمالية، وفتح اسواق جديد امامها، والهيمنة على خيرات الشعوب وطاقاتها البشرية، ومن ثم استخراج فائض قيمة اضافي هائل .

٢ - ثم في مرحلة ثانية، التراجع عن الاسلوب الاستعماري المباشر، وتحويله الى سيطرة استعمارية جديدة،

أزمة النظام الرأسمالي العالمي

وكفاحات الشعوب من اجل التحرر والتقدم

ان أزمة النظام الراسمالي العالمي ليست وليدة اليوم . انها نتاج التطور النوعي والكمي للتناقضات الداخلية التي حملها ويحملها هذا النظام منذ نشأته، والمتجسدة اساسا في المفارقة الصارخة ما بين الطابع

الرئيسي ما بين بورجوازية الرأسمال الدولي وجماعير البلدان الشبه مستعمرة، ذلك التناقض الذي يطرح بحدّة متزايدة مسألة التحرر الوطني. الاقتصادي والاجتماعي والساس لهذه البلدان، كمسألة لا محيد عنها لحل هذا التناقض، والتي تنعكس نتائجها بكل تأكيد على الصراع الطبقي داخل البلدان الرأسمالية المصنعة نفسها، خاصة بعد وضع حد للغواند والأرباح التي تجنيها البورجوازية الاحتكارية خارج اوطانها، الشيء الذي سيعيد طرح الصراع الطبقي على حقيقته داخل هذه الاوطان بنفس الحدة التي كان عليها قبل قيام النظام الاستعماري، بل بكيفية اشد واعنف.

•••

وخلاصة القول، ان النظام الرأسمالي العالمي، ورغم التطور الذي يعمل عليه والذي مؤكده، وبدفع من تناقضاته وصراعاته الداخلية، من نظام الملكية الخاصة العتيق الى نظام التمرکز الرأسمالي الدولي، رغم هذا التطور، ورغم المسالك والمخارج التي يرمس بها اوضاعه، فانه يعيش أزمة هيكلية تنخره من الداخل، وتعرضه للمزيد من المعضلات والمتاعب الاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية.

وإذا كان النظام الرأسمالي يحمل في ذاته أسباب و عوامل موضوعية تدفع نحو سقوطه وزواله، فان اندحاره النهائي يتعلق بطبيعة الحال بارادة الكادحين ومستوى وعي الطبقات المستغلة، اى بالشروط الذاتية لنضال الجماهير المنتجة.

ارادة الشعوب

ان نضال الجماهير الشعبية هذا، هو الذي شكل خلال السبعينات عاملا من العوامل الاساسية التي سرعت ببروز أزمة النظام الرأسمالي في كافة المستويات، من حيث انها عرضته لسلسلة من النكسات السياسية تزوجت مع ازماته الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، ورافقتها خلال السبعينات، لتضع هذا النظام في بداية طريق منحدره النهائي، اذ ان موازين القوى العامة على المستوى الدولي قد اصحت مع بداية الثمانينات تميل بشكل ملموس لصالح قوى التحرر والتقدم.

لقد تعرض فعلا هذا النظام، وهو يتم عملية تحويل النظام الاستعماري الى نظام استعماري جديد امبريالي في اواخر الستينات، تعرض لاوّل نكسة سياسية

الاقتصادي والاجتماعي كنتيجة مباشرة لهيمنة الرأسمال الدولي يقضى اشكاله الاستعمارية المباشرة والاستعمارية الجديدة والامبريالية الراهنة.

وهذا التفاوت الصارخ ما بين البورجوازية الاحتكارية العالمية وسلطتها السياسية الامبريالية من جهة، وشعوب ما يسمى بالعالم الثالث من جهة ثانية، يندرج ضمن التناقض الاساسي على المستوى الدولي.

الانعكاسات الاجتماعية

ان ظاهرة التمرکز الامبريالي والممار العام الذي يسير عليه النظام الرأسمالي الدولي، تنعكس اجتماعيا في البلدان المصنعة كما في البلدان الفقيرة، في الاتجاهات التالية:

- تقلص البورجوازية الساندة كليا في البلدان الرأسمالية المصنعة، وتوسع نطاق نفوذها عالميا وازدياد اغتنامها تزايداً مفرطاً. وبالمقابل توسع وتضخم الطبقة المتوسطة في هذه البلدان كليا، بشكل "غير اعتيادي" نتيجة اندحار شرائح من البورجوازية، وكذلك تحسن الاوضاع المادية للطبقة العاملة بفضل نضالها المستمر، وايضا لان البورجوازية الساندة لها مداخل خارجية تنهيبها من الشعوب، وتدر بعض الفئات منها على الطبقة العاملة والمتوسطة في بلدانها. وازافة الى ظاهرة التوسع الكمي للطبقة المتوسطة في البلدان الرأسمالية المصنعة، هناك ظاهرة استيراد واستغلال اليد العاملة الاجنبية التي تحال الى اوضاع البروليتاريا وشبه البروليتاريا.

- اما في بلدان العالم الثالث الرأسمالية، فيلاحظ عامة تقلص الطبقة الساندة عدديا، وارتباطها الكومبرادوري العضوي بالبورجوازية العالمية، وبالمقابل تقلص البورجوازية ذات الرأسمال المحلي، وتصورها التام عن ادا دورها الاقتصادي الوطني، وخضوعها لهيمنة الرأسمال الاجنبي وسيطرة البورجوازية الكومبرادورية، وضعف الطبقة العاملة عدديا (الشيء الذي لا يقلص من دورها الاقتصادي والاجتماعي). وكظاهرة عامة دائما، التضخم العددي للفلاحين المعدمين، وكذلك جيوش العاطلين واشباه العاطلين والمشردين.

ان هذه التصنيفات الطبقية العامة، واتجاه تطورها الديناميكي، لها بالتأكيد انعكاسات مباشرة على الصراع الاجتماعي داخل النظام الرأسمالي الدولي، والتناقضات الاساسية والثانوية التي تتضح عنه، وعلى راسها التناقض الاختيار الثوري - اكتوبر 1980 - ص 12

دور البلدان الاشتراكية

وإذا كان كفاح الشعوب المضطهدة عاملاً من العوامل الأساسية في الصراع ضد النظام الرأسمالي العالمي، فلا يجب أن يقبض عنا أيضاً مساهمة ودور البلدان الاشتراكية في هذا الصراع .

إن هذه البلدان تعيش ولا شك مشاكل داخلية ناتجة عن قصر مدة التجربة من جهة، وعن الظروف التاريخية العامة التي نشأت فيها والتي فرضت خلق جهاز أمني للدفاع عن الثورة ضد الهجمات المتتالية للإمبريالية، ذلك الجهاز الذي لم يتم التحكم فيه باستمرار، وضبط ممارسته بمعايير ثورية جماهيرية، الشيء الذي ترتب عنه فيما بعد بروز ظواهر البيروقراطية السلبية، وبعض المشاكل في إعادة توزيع فائض القيمة العام بشكل متكافئ، وعادل .

وإذا كانت هذه المشاكل مطروحة لشعوب هذه البلدان لحلها وتجاوزها، فلا يجب أن ننسى المكتسبات الاجتماعية الهائلة التي تحققت لصالح هذه الشعوب، والمنجزات الاشتراكية التي تم تثبيتها بشكل لا رجعة فيه . أما على الصعيد الدولي، فإن التحليل الموضوعي والملحوس لدور البلدان الاشتراكية يفرض حقيقتين موضوعيتين :

الأولى : وهي أن البلدان الاشتراكية هي في أساسها وفي غايتها مناضحة للإمبريالية مناضحة تاحرية، وهي بالتالي الحليف الموضوعي للشعوب المضطهدة والشبه مستعمرة، وتشكل أيضاً القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية الواثقة في وجه الإمبريالية العالمية لتعمل على ردها وحصر ضرب مخططاتها . ومن المؤكد أنه لولا عامل الردع هذا، والموقع الذي تحتله البلدان الاشتراكية والدور الذي تلعبه عالمياً لما تقدم النضال التحرري بالسرعة التي يتقدم بها حالياً .

والحقيقة الثانية : تكمن في أن البلدان الاشتراكية لا يمكنها أن تنوب عن الشعوب أو أن تصدر الاشتراكية إليها . فهي عامل مساعد، وحليف موضوعي، وصديق لهذه الشعوب في نضالها العادل ضد الإمبريالية، لكن شكل ونمط البناء الاشتراكي فيها ليس قالباً جاهزاً صالحاً للتطبيق في أي مكان وزمان .

ومن ثم فإن المطروح على القوى التقدمية والثورية في كل بلد على حدة، ليس هو أن تكون "سوفييتية أكثر من السوفييت" كما يقال، بل البحث عن الحلول الملائمة لكل واقع ملحوس على حدة، والدفع بالنضال الوطني الاجتماعي المحلي إلى الأمام، مع تسجيله ضمن إطار

خطيرة بعد أن انحلت به قوى الثورة الفيتنامية أكبر مزبلة عسكرية ونفسية يلقاها منذ بروزه في صيفه الإمبريالية . وتلت هذا الانتصار العظيم لشعوب الهند الصينية، سلسلة من الانتصارات حققها شعوب أفريقيا نذكر من بينها : - سقوط نظام هيل سيلاسي الديكتاتوري العتيق في اثيوبيا، وقيام سلطة وطنية تناهض الإمبريالية في نيجيريا العام (كما تجلى من خلال التأسيسات الأساسية التي قامت بها، والضربة الشهانية التي لحقتها بالإنفاذ الخ ..) . هذا بالرغم من أن هذه السلطة تنتهج موقفاً عدائياً خاطئاً وشوفينياً ضيقاً تجاه الشعب الإثري ونضاله العادل من أجل حقوقه الوطنية وقيام دولته المستقلة .

- الانتصار الراجع للقوى الوطنية والتقدمية في أنغولا، وقيام نظام وطني ثوري هناك، رغم دسائس ومؤامرات القوى الإمبريالية والرجعية، وكذا تحقيق التحرر والسيادة الوطنية في كل من موزمبيق وغينيا بيساو .

وأضافة إلى هذا انعكاس النضال التحرري لكل هذه الشعوب على الوضع الداخلي بالبرتغال باطاحة النظام الديكتاتوري الذي استمر عميلاً وبقياً للمصالح الإمبريالية أزيد من أربعين سنة .

- استقلال زيمبابوي وتوجهها نحو نهج وطني تقدمي، وانعكاس كل هذه النضالات المنظورة على الوضع في جنوب أفريقيا بمزيد من الدعم لنضال الجماهير الشعبية ضد العنصرية والاستغلال الفاحش، ومن أجل تحقيق سلطة وطنية عادلة .

- وأن هذه النضالات المتتالية على صعيد إفريقيا قد تزاوجت مع الانتصار العظيم الذي حققه الشعب الإيراني بالاطاحة بأحدى أعند القلاع الإمبريالية في العالم، الشيء الذي الحق ضربة قاسمة بمصالح هذه الأخيرة ونقودها بالمنطقة، وكذلك انتصار شعب نيكاراغوا على نظام سومورا الديكتاتوري وقيام سلطة وطنية تقدمية .

- وفي أوروبا نفسها شهدت الإمبريالية سقوط العديد من قلاعها اللامشروطة، كما كان الشأن بسقوط الانظمة الفاشية في كل من اليونان والبرتغال واسبانيا، وتعزيز مواقع اليسار والديموقراطية داخل هذه البلدان، وفي باقي البلدان الأوروبية الأخرى، حيث يسجل مطلع الثمانينات نمواً ملحوظاً في جماهيريتها وكفاحيتها .

إن مجمل هذه النضالات المسترسلة التي تخوضها الشعوب في طريق تحريرها وتقدمها، هي التي تعمل على تعميق أزمة النظام الرأسمالي في المستويين الموضوعي والذاتي، وتدفع نحو حصر نفوذه عالمياً، وانتزاع العبادرة من يده بتحويل ميزان القوى العام لصالح الشعوب وقواها التقدمية .

والإنظمة الوطنية من الداخل، والعمل على جر بعضها لتحالفات وممارسات تخدم موضوعيا السياسة الإمبريالية العدوانية، كما يتضح بشكل جلي في السياسة الخارجية للصين .

٤ - التركيز على النقاط الأساسية حيث مصالحتها الجوعرية الصينية، وتركيز كل الطاقات فيها من أجل ضمان استمرار هذه المصالح .

وهكذا، فليس من قبيل الصدأ أن نجد أن مناطق الصراع الأكثر حدة وحرارة في الوقت الراهن هي بالضبط، الوطن العربي، وفي مرتبة ثانية جنوب أفريقيا .

فبالنسبة لجنوب أفريقيا حيث يقوم أبشع نظام عنصري رجعي استبدادي عرله العصر الراهن، بدعم وأياد وسند الإمبريالية، فإن هذه الأخيرة ترى في ذلك النظام أحسن ضمان للحفاظ على مصالحها المعدنية ذات الطابع الاستراتيجي - وخاصة الأورانيوم- وكذلك مصالحها الاستراتيجية في هذا الموقع الهام الذي يتحكم في ممرات النفط في اتجاه الولايات المتحدة وأوروبا .

أما بالنسبة للوطن العربي الذي نقلت إليه الإمبريالية ثقلها منذ هزيمتها في الهند الصينية، فلا يخفى على أحد أهمية مصالحها به، سواء على المستوى الاستراتيجي أو بالنسبة لهيمنتها على النفط كمصدر لثروة تقوم على أساسها كل دوليب نظامها الاقتصادي .

فتواجدها بالوطن العربي إذن، عبر صنيعتها "إسرائيل" والرجعية العربية، هو تواجد مصري، على استمراره يقوم نظامها ككل، وعلى مصر المعركة المحددة داخله بين الصهيونية والإمبريالية والرجعية العربية من جهة، والجماعير الشعبية العربية من جهة ثانية، يتوقف مصير النظام الإمبريالي بأسره "والحضارة الغربية النفطية" بكاملها .

إن هذه النقاط الأساسية (الوطن العربي وأفريقيا الجنوبية) تشكل حاليا، وبدعم من واقعها الموضوعي المذكور، محكا للصراع الدولي القائم على أساس التناقض الرئيسي ما بين الإمبريالية والرجعية من جهة، والشعوب المضطهدة وقواها التقدمية والبلدان الاشتراكية من جهة ثانية .

إن حل هذا التناقض سير ولا شك عبر صيرورة طويلة ومعقدة، وسيمر بمراحل من المد والجزر، لكن اتجاهه التاريخي الغالب يعمل بالتأكيد على تغليب قضية الشعوب العادلة، بحل هذا التناقض، وأنها عهد الهممة والسيطرة الاستغلالية وفتح الأبواب أمام عهد التعاون فيما بين الشعوب على أسس اشتراكية إنسانية عادلة .

النضال العام المناهض للإمبريالية عالميا، جنبا إلى جنب مع كل الحلفاء والأصدقاء، أي مع كافة قوى التحرر والتقدم والاشتراكية .

وانطلاقا من هذه المعطيات الموضوعية يتضح لنا أن التناقض الأساسي على الصعيد العالمي الذي يحدث في الوقت الراهن ما بين الإمبريالية العالمية وحلفائها المحليين من جهة، وشعوب البلدان الشبه مستعمرة، والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية المصنعة والإنظمة الاشتراكية من جهة ثانية .

إن هذا التناقض الأساسي هو الذي يروج صراع الكادحين وكل المنتجين ضد المستغلين من أجل تحرير الأمم وانعتاق الشعوب، وبناء مستقبلها الاشتراكي وتحقيق طموحاتها في العدالة والأردامار. وإن هذا الصراع، ومع التطورات الإيجابية التي حققها في السنين الأخيرة، يروج حاليا كفة ميزان القوى لصالح تحالف الشعوب وقوى التقدم والاشتراكية، ويضع الإمبريالية في بداية منحدرها التاريخي النهائي .

أساليب ومخططات جديدة

إن الشعور بهذا الخطر المتنامي هو الذي يجعل الإمبريالية اليوم تعيد النظر في مخططاتها عبر العالم، وتبحث عن أحسن الأساليب وأدائها، في محاولة يائسة لفرص استمرارية نفوذها. وتوجه محاولاتها هاته في الاتجاهات الأساسية التالية :

١ - الرجوع إلى أسلوب الحرب الباردة وتخسير إمكانيات اعلامية هائلة ومتناسقة لاستغلال أبسط الأحداث وتشويه حقيقتها، وسحابة ضرب مكتسبات التعايش السلمي، والتلويح بإمكانية إشعال نار حرب عالمية ثالثة، وفي نفس الوقت العمل على تطوير استراتيجيتها الحربية كما تجلى ذلك في خلق "قوات التدخل السريع" القادرة على التدخل في أي بقعة من العالم، وتركيز قوات عسكرية هائلة في المناطق الساخنة حاليا كالمحيط الهندي والخليج العربي، وتصعيد التسليح النووي لبلدان أوروبا الغربية كتهديد في وجه البلدان الاشتراكية .

٢ - الاعتماد على أنظمة عملية محلية كباكستان ومصر والغرب والسعودية مثلا، لتطبيق الاستراتيجية الإمبريالية محليا وفي كل المستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

٣ - محاولة تليفيم وضرب البلدان الاشتراكية

هذا، وتجدر الإشارة الى أن المتناضلين اشدني ميلود والبوحسن يعيشان في حالة فقدان تام لقدراتهم العقلية، مع العلم أن كل المتناضلين المعتقلين يعانون من أمراض مختلفة لا تقل خطورة الواحدة عن الأخرى .

وأخيراً، فإنا لم نتعرض هنا إلا للحالات التي تعني المعتقلين المحكومين والذين تقر السلطات بوجودهم رهن الاعتقال، إذ يوجد هناك عدد من المتناضلين في وضعية أكثر مأساوية حيث يجهل مصيرهم لحد الآن ومنذ اختطافهم سواً في الداخل مثل السلفيني بلعيد والحسن ابراهيم و ابراهيم احمد ابراهيم ووزان قاسم والخصيص عمر أو الذين تم اختطافهم من الخارج كما هو الحال بالنسبة للمتاضل المانوزي الحسين (اختطف من تونس) والإشقر ابراهيم (اختطف من ليبيا) وغيرهم. ■

البوحسن
اليزابي الحسن
طيار عبد البري
بنمالك الحبيب
المسفيوي عبد الله
حريف عبد الله
كموني محمد
أحميش ابراهيم
مديش جواد
الإحراش الصديق
آيت غنو المحجوب
الزناكي محمد
الباهي عبد السلام
أمناي ابراهيم
بويست ادريس
الطيطي الحبيب
حسان محمد
الوديع عبد العزيز
فكري محمد
مريد عبد العزيز
يسرى عبد العزيز
مداد محمد

المحكومون بسبع سنوات سجنًا :

فاطمة عكاشة
منفر محمد
حسون عبد الجبار
الزكريش محمد
ولد القابلة ادريس
الطيطي ميلود
المدغوي محمد
بلكوش محمد
ابودرار عبد السلام
السليماني مصطفى
ابليغ عبد العزيز
الحماني محمد
مطاع حسن
الشرفي احمد

كل هؤلاء المتناضلين يوجدون بالسجن المركزي بالقتيطرة ما عدا فاطمة عكاشة التي توجد بالسجن المدني بنفس المدينة .

واضافة الى هذه اللائحة، هناك ٢٩ معتقلاً مما تبقى من مجموعة مكناس، لا يزالون رهن الاعتقال منذ سنة ١٩٧٧، حوكم بعضهم والبعض الآخر لم يمثل لحد الآن أمام أية محكمة، ويوجدون كلهم بالسجن المدني بالقتيطرة .

المحكومون باثنتي عشرة سنة سجنًا .

افركي عبد الرحيم
صابر لحسن
غوطاط الغازي
بلختير مختار
قادة محمد
مفتاح مصطفى
المصفاوي كمال
الغيساوي محمد
بلوط محمد
زريك عبد اللطيف
مغروف محمد
بنعمر جمال الدين
مجاهد بونس
الابيض عبد الرحيم
بروابة احمد
صابر عبد اللطيف
السبيع سعيد
الحجاجي عبد الحميد
الخدادي احمد
أزماني عبد المجيد

الإختيار الثوري

عنوان المراسلات

ALPHA-CONCEPT
11, RUE DE LA PIE
78730 ROCHEFORT-EN-YVELINES

الأشتراك السنوي

30 ف.ف او مايعادله

الحساب البريدي

G.C.P. 115180 D - LA SOURCE

COMMISSION PARIETAIRE
N° 60800

DISTRIBUTION: N.M.P.P.

IMPRIMERIE:
JIMPRIME - GARCHES

DIRECTEUR DE PUBLICATION:
MAURICE BLANC

تدخل الحرب بين العراق وايران اسبوعها الرابع، وكل الدلائل والمؤشرات توجي بان هذه الحرب لم تقارب نهايتها. وان الحقيقة التي تفرض نفسها الآن هي ان النتائج المأساوية التي آلت اليها هذه الحرب او التي تتوول اليها، لا يمكن ان تشير الا الاسف والحسرة في ضمير كل وطني تقدمي يضع مصلحة الشعوب ونضالها فوق اى اعتبار. ويمكن لمس هذه الانعكاسات على ثلاثة مستويات :

١ - لقد استفلت القوى الامبريالية، وبخاصة الامريكية، جو التوتر السائد في المنطقة لتجعله غطاء لتثبيت مواقعها وتصيد وتنمية تواجدها العسكري بحجة الخوف على الامدادات النفطية والسلام... الى اخر المعروفة التي طالما ترددها الاوساط الامبريالية لتكثيف تواجدها وانتشارها العسكري المهدد فعلا للسلام والامن.

٢ - ان هذه الحرب لها للطاقت وصرف لها عن العدو الحقيقي : الامبريالية والصهيونية. فبدل ان تتجند كل الامكانيات والطاقت والجهود لخدمة القضية الرئيسية قضية فلسطين. يحصل العكس في عملية احتراق داخلي لا يمكن ان تليد الا العدو. والادمن من ذلك، هو ان تتجه الاوضاع نحو الاستقطاب على الساحة العربية وبيروز محاور متصارعة. لا على اساس مواجهة العدو الاساسي والتناقض الاساسي، ولكن لخلق المزيد من التشتت والتمزق الذي عانت وتعاثي منه حركة التحرر العربية.

وفي نفس الاتجاه، فان المكتسبات التي تحققت في المرحلة الاخيرة، على طريق تطويق موامرة كاسب دافيد بتكتيل جهود كل القوى الوطنية العربية من مختلف مواقعها، عبر لقاءاتها وموتراتها الشعبية، وقيام جبهة الصمود، وتحقيق حد ادنى ايجابي من خلال قمة بغداد.. فان هذه المكتسبات تتعرض اليوم لانتكاس والشرح. كما يرى الرجعية العربية تتحرك بنشاط لمحاولة استغلال الظروف خدمة لمصالحها.

٣ - ان هذه الحرب، تمس في العمق مكتسبات ومنجزات الشعبين العراقي والارمني وتطلب تحقيقها تضحيات جسام ونضال دؤوب من اجل التحرر والبناء الداخلي المستقل. كما ان بروز العداوة والشوفينية لن تودي الا الى تفتيت الطاقت بدل توحيدها.

ان هذه الابعاد السلبية لتؤكد من جديد ان كانت هناك حاجة لتأكيد، ان الاحتراق الداخلي وامداد الطاقت في التضامن، ثغرة حقيقية في النضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية.

ان المطلوب اليوم وباستعمال، هو العمل على تطويق الانعكاسات السلبية لهذه الحرب واحياء التضامن والتعااض حول الاهداف المشتركة والنضال من اجلها ضد اعداء الشعوب. وما من شك في ان تغليب اسلوب الحوار على اسلوب التضامن والتفارق لهو الخطوة الاولى الضرورية على هذا الطريق.